

محاضرة

طاهر المصري

بعنوان

" واقع الحياة السياسية في الأردن - وتطلعات المستقبل "

في منتدى شومان الثقافي

عمان

في

٢٠٠٠/٣/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

أمران أحرص عليهما في حياتي : صداقتي وصراحتي ، وإذا فرض علي يوماً أن أختار بينهما ،

فإنني أختار الصراحة ، فهي في تقديري التي تحمي الصداقة .

هذه المحاضرة تبحث عن الحاضر **بفهم** الماضي ، ولا تسعى لفهم الحاضر من الماضي . أقول

هذا بمناسبة مرور سنة على بداية العهد الجديد ، وأجدها مناسبة لكي ندعو ونتطلع لبناء مستقبل مبني

على أساس تحقيق العدالة وبناء الدولة الحديثة ومؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي . وهي فرصة ذهبية للعهد الجديد لنقل الأردن والأردنيين من وضع داهمنا في أواخر القرن الماضي وأبعدنا كثيراً عن صناعة الحدث في المنطقة ، وأبقى المستقبل مجهول الاتجاه والعواقب لغاية الآن . وهي فرصة متاحة لإعادة صياغة المجتمع الأردني ومفاهيمه وإدارته .

إن العالم من حولنا يتغير ويتقدم ويسبقنا ، وأصبحت فسحة الوقت قصيرة . لذلك فلا بد من أن نفتح عقولنا وأن نقرر إجراء التغيير الحقيقي لا الشكلي، وإجراء الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري المتزامن ووفق نهج علمي يمتلك الرؤية الشمولية ويستند إلى المنطق والواقعية . فلا يمكن نجاح الإصلاح في المجال الاقتصادي بدون إجراء إصلاح سياسي أو اجتماعي أو إداري .

عندما توقع سوريا ولبنان اتفاقاً " للسلام مع إسرائيل ، وتكون قد انتهت مرحلة كاملة من تاريخ المنطقة وتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وتكون إسرائيل قد حققت جزءاً أساسياً هدفت إليه في حرب عام ٦٧ ، لتبدأ مرحلة جديدة ، لا بد أنها قد أعدت لها جيداً ، كما أعدت لمراحل المشروع الصهيوني السابق ونفذتها بنجاح كبير . فأهداف حرب حزيران كانت :

● حصول إسرائيل على حدود آمنة ومُعترف بها مع جيرانها دول الطوق العربي .
وقد تم لها ذلك .

● الحصول على اعتراف العرب بها وعلى رأسهم ممثلي الشعب الفلسطيني ، وتوقيع معاهدات صلح رسمية معهم . وقد حققت ذلك بشكل متفاوت .

● إبقاء ما تبقى من أراضي فلسطين في حضانها ، والاحتفاظ بتلك الأراضي الفلسطينية

تحت سيطرتها وسلطتها المباشرة أو غير المباشرة • وهو ما تسعى لتثبيتته •

وبهذا تكون إسرائيل قد سوت وضعها مع العرب بشكل تعاقدي وأبقت وضعها مع الفلسطينيين معلقاً لترتيبه بالشكل الذي يتفق مع عقيدتها • العقيدة اليهودية والبرنامج الصهيوني يؤمن أن كل فلسطين هي أرض دولة إسرائيل • إنها أرض الميعاد • ولم ولن يحدث أي تغيير أو تبديل على هذا المفهوم لديهم • وسيكون هدف المرحلة الجديدة القادمة لإسرائيل هو استيعاب باقي الأراضي الفلسطينية • وجوهر البرنامج سيكون التخلص من السكان الفلسطينيين وأهل الضفة الغربية بالذات • فتهود الأرض هدف ممكن التحقيق ، أما تهويد السكان العرب والفلسطينيين فهو هدف مستحيل • ولذلك فلا بد من التخلص منهم للحفاظ على الهوية اليهودية للدولة • وما مفهوم الفصل السياسي الذي ينادي به باراك بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، إلا مقدمة لذلك •

لقد ثبت أن لدى القانمين على العقيدة اليهودية والمشروع الصهيوني والدولة الإسرائيلية ، القدرة الكبيرة على التخطيط بعيد المدى ، وعلى تنويع أساليب عملهم وأدوات التنفيذ • والاستفادة من تشتت العرب ومن نقاط ضعف الآخرين ومن نقاط قوتها ، ومن الشبكة الرهيبة التي أنشأتها الحركة الصهيونية لتمتد إلى كافة أنحاء العالم ، والتي مكنتها من التشارك مع مراكز القوى الرئيسية خاصة في الولايات المتحدة وبعض دول العالم في مجالات السياسة والمال والاقتصاد والإعلام والنشر والتكنولوجيا وغيرها ، لتحقيق مآربها وخططها • وأساليب ونتائج أعمال الحركة الصهيونية وإسرائيل منذ أكثر من مائة عام ماثلة أمامنا اليوم على أرض الواقع •

وفي المقابل ، فإن إسرائيل اليوم ليست في وضع مثالي بالرغم من أنها في وضع متقدم • فالمشكلات التي تواجهها داخليا" ، والحقائق المرتبطة بهذا الوضع ، لا يمكن حذفها من سياق النظر إلى مستقبل إسرائيل ووضعها في المنطقة **ومن سياق مستقبل الصراع في المنطقة •** فالتناقضات الداخلية سوف تجعل **وجود إسرائيل** بحد ذاته في أزمة على المدى الطويل • فإسرائيل كيان أساسه ديني

وتناقضاته قومية وطنية **ولذلك فعوامل تفجيرها تكمن في داخله** ، مأزق إسرائيل هو أن شرعيتها في نظر جزء من مواطنيها نابعة من أصلها وارتباطها الديني ، ومن بنائها المؤسسي الديمقراطي في نظر الجزء الآخر من مواطنيها . وإذا ما تم تغليب الطابع الديني على الدولة ومؤسساتها ، كما يطالب المتدينون ، **فإن ذلك سوف يلغى أساسها الديمقراطي** . أما إذا تم تغليب الطابع العلماني والمؤسسي الديمقراطي ، كما يطالب العلمانيون ، **فإن ذلك سوف يلغى أساسها الديني** . وفي كلا الحالتين ، ينظر كل من المتدينين والعلمانيين إلى بعضهما البعض على أن كلاً منهما يحاول سلب شرعية الدولة الإسرائيلية . وهو **ورغم انتمائهما المشترك إلى الحركة الصهيونية ومشروعها الاستيطاني** . وهو بالتالي يسلب أيضاً شرعية فكره ووجوده . فالدين في إسرائيل يصبح في نظر المتدينين وطنية . بينما يرى العلمانيون أن الأساس الديمقراطي ومؤسساته هو عماد الوطنية .

وهذا **التناقض الكبير** داخل إسرائيل ، أخذ أبعاداً هامة خلال الانتخابات الأخيرة ، بقدر ما أخذ موضوع السلام مع العرب . وأصبح اقتراب الصدام بين المتدينين الذين يحكمون قبضتهم داخل إسرائيل بشكل مستمر ، وبين العلمانيين ، أمراً مطروحاً في الإعلام وبين النخبة السياسية والثقافية الإسرائيلية . وما نراه من إنشاء أحزاب سياسية تقوم على أساس أثنى ، مثل حزب شاس الديني ، ثالث الأحزاب الإسرائيلية الذي يعتبر حزباً مغرباً بشكل أساسي ، وحزب المهاجرون الروس العلماني ، إلا أحد مظاهر هذا الصراع والاستقطاب الداخلي . وهؤلاء **المهاجرين** سيوقعون أثراً هاماً في المجتمع الإسرائيلي لأن حوالي ٢٠% منهم ليسوا يهوداً ويمارسون الشعائر المسيحية بشكل غير منظم . كما أن نسبة عالية منهم تهاجر لإسرائيل للحصول على جواز السفر والانتقال بعدها إلى الولايات المتحدة بالذات ليستفيدوا من الميزات الكثيرة التي تمنح لحاملي جواز السفر الإسرائيلي .

لقد كان للأردن دوراً وميزة ، في وقت كانت المنطقة في معظمها إما ضد السلام أو غير جاهزة له أو مترددة تجاهه . أما الآن ، وبعد أن سارت المنطقة كلها باتجاه الصلح مع إسرائيل ، فإن تلك الميزة قد تراجعت . ومع تحقيق السلام بين سوريا ولبنان وإسرائيل والتغيرات السياسية المتوقعة **قريباً** على مستوى القيادة في سوريا ، فإن سوريا سوف تلعب دوراً إقليمياً مختلفاً عن السابق بدعم أمريكي . وما كنا نتنبأ به سابقاً من أن الخارطة السياسية للمنطقة سوف تتغير وتأخذ أبعاداً مختلفة ، **كأحد نتائج واحتمالات التسوية النهائية سيدخل مرحلة التنفيذ** . كل هذا يضع الأردن بالذات أمام وضع وخيارات صعبة للغاية ، لأنه سيكون خلال العقود الثلاثة القادمة ، مسرحاً لتحقيق الخطط الإسرائيلية خلال تلك المرحلة الجديدة ، وسيكون مسرحاً لنقل الصراعات الإسرائيلية الداخلية خارج حدودها ، ويضع الأردن أمام معطيات واستحقاقات إقليمية جديدة .

وكما يواجه الأردن كل هذه المستجدات والتحديات والقضايا التي **تطرحها المخططات والحلول الدولية والإقليمية** ، فإنه يواجه أيضاً **مشكلات وصعوبات الوضع الداخلي** . وتراقب كل القوى الإقليمية والدولية الجبهة الداخلية في الأردن ، وتعرف نقاط ضعفها الكثيرة ، لتضعها في الحسبان عندما يأتي وقت التنفيذ والعمل . والجبهة الداخلية المتماسكة هي وحدها التي تصون الأردن ومصالحه وكيانه . وهي نقطة الانطلاق للأردن للتعامل مع المتغيرات والمعطيات والأحداث . وأي خطر يواجه الأردن ، لن يكون هذه الأيام باحتلال أجنبي أو اعتداء مسلح من الخارج ، بل الخطر يأتي من الداخل ، **من تفاقم الأزمات والمشكلات الاقتصادية والسياسية وضعف تماسك نسيجه الاجتماعي والوطني واتساع المفاهيم الانعزالية بين فئاته السياسية والاجتماعية والسكانية ومن تفشي الأمراض الاجتماعية** .

الأخوات والأخوة ،

لا شك أن أزمة الحياة السياسية الأردنية هي مظهر رئيسي **لتواجه مسيرة التجربة الديمقراطية** **ولمحاولات إعادة بناء العلاقات الوطنية ، ولفشل** عملية تغيير لواقع مؤسسات المجتمع والدولة . وبالرغم من أن أهم صور تلك الأزمة قد تمثل في عدم نمو وضعف وتراجع العمل الحزبي ومؤسساته ، فإن أزمة الحياة السياسية أصبحت واقعا " **أتسع ليصيب** مختلف المؤسسات الشعبية والرسمية ، بما في ذلك السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، حتى نكاد نقول بغياب الخطاب السياسي الرسمي ، ناهيك عن الإجماع الوطني حول توجهات وأهداف وطنية عامة .

ولكن الإشكالية الأهم التي حسمت عملية تطور ونمو وبناء الحياة السياسية والحزبية في البلاد ، هي تراجع العملية الديمقراطية بكاملها ، أو ما نعبر عنه بأزمة التجربة الديمقراطية . وهي أزمة أكثر شمولاً وعمقاً وتأثيراً ، بل أن أزمة الحياة السياسية والحزبية هي **أحد** أهم مظاهرها ونتائجها . وتلك حقيقة لم تعد تحتاج إلى براهين ، وهي خيار رسمي خاطئ تم اللجوء إليه **وتم** تبنيه بعد أن عصفت بالعالم والمنطقة رياح التغيير ، ووجد الأردن نفسه يتعامل مع واقع جديد تتمثل في نتائج حرب الخليج وفي التسوية السياسية واتفاقيات أوسلو ووادي عربة وشروط العولمة السياسية والاقتصادية . **وبهذا الخيار** أصبحت الصورة الإيجابية التي يعكسها جلاله الملك في المحافل الدولية وتحديده للأولويات الصحيحة ، لا تتناسب إطلاقاً مع الممارسات والسياسات التي يتم التعامل معها في الداخل . وكل من زار الأردن من عرب وأجانب ، سياسيين أو مستثمرين ، ظهر له ذلك التناقض جلياً . **وأصبح واضحاً أن هناك تناقض** **بين السياسات والتوجهات الخارجية** وانعكاساتها ومتطلباتها وبين النهج والسياسات والممارسات الداخلية .

لقد أدى ذلك كله إلى وجود اختلالات عديدة . وأدى إلى **إفراغ مفاهيم الديمقراطية والتعددية** **والمشاركة من مضامينها** بشكل فاق كل التوقعات . وأصبح من الضروري إعادة تقييم كل ما تم والقيام

بثورة في المفاهيم ، **والبدء بعملية إعادة تقييم وتفعيل وتجديد لمسيرة تواجه كل هذه الأمراض والتراجعات ولمعالجتها والتعامل مع التحديات التي يواجهها الأردن اليوم . وأرى أن علينا القيام بما يلي :-**

أولاً " :-

تحظى نقطة البداية بأهمية خاصة كمحور للاتجاه والانتماء والموقف الوطني العام ، ونظراً لما لها من تأثير بالغ على الرؤية الاستراتيجية لمسيرة الوطن . ربما لهذا السبب يجهد السياسيون على الدوام في ترتيب أولويات عملهم ، وإيلائها عناية فائقة ، انطلاقاً من أن عملية الدقة في تنظيم الأولويات وترتيبها وفق الظروف المناسبة ، تشكل أول ضمانات النجاح في تحقيق الأهداف . من هنا ينبع اهتمامنا بنقطة البداية الأردنية **ورؤية المحيط والعمق العربي** وموضوع التكامل أو حتى التنسيق الاقتصادي . وفي رأبي فإن من الأولويات هي أن يسعى الأردن بشكل حثيث وجدي وسريع ، وبعيداً عن أية حساسيات أو ترسبات ماضية ، إلى إيجاد التكامل الاقتصادي أولاً مع كل من سوريا ولبنان وفلسطين ، تمهيداً لتوسيع صيغة هذا التكامل في نواحي أخرى ، بما فيها المجال السياسي في وقت لاحق ومناسب تقرره كافة الأطراف ، **حتى يستطيع الأردن أن يقيم علاقات إقليمية متوازنة في ظل التسوية السياسية التي تفرض تعاملًا مع كل دول المنطقة .** إضافة إلى ذلك ، فإن الأردن يستقوي بالتكامل مع سوريا ولبنان ، على التغول الإسرائيلي الذي يداهمنا بشكل واضح . نقطة البداية سوف تشكل خط السير وتقود إلى دائرة النهاية التي ستؤثر إيجاباً على المستقبل الأردني سيادة وكياناً لعشرات الأعوام القادمة . وأولى لنا أن نضع نفس الجهد والتنسيق السياسي والأمني الاستراتيجي الذي نبذله مع إسرائيل وتركيا ، على نفس المستوى **على الأقل** مع بلدان عربية مثل سوريا ولبنان . وإلا فإن مفهوم الشرق الأوسط الجديد سوف يطغى على شعارنا الذي رفعناه حول أولوية ارتباطنا بالبعد العربي .

إن هذا الأمر أصبح ملحاً في ضوء **ضعف** جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك

• والأردن أكثر بلد عربي يتضرر من ترسيخ القطرية **وربط** مصالحه مع دول أجنبية بعيدة أو قريبة عنا .

وهو أكثر بلد عربي استفادة وحاجة بالتحامه مع جيرانه وأشقائه أقطار سوريا الطبيعة . ولا بد من أن ندفع إلى صدر أولوياتنا مصلحة الأقطار الأربعة في التعبير المؤسسي الاقتصادي أولاً والسياسي ثانياً عن الروابط والمصالح المشتركة الجامعة لهم جميعاً ، ابتداء من إزالة الحواجز الاقتصادية وإعادة البنية الهيكلية للسوق المشتركة ، وانتهاء بصيغة أو بأخرى من صيغ الاتحاد السياسي . وإدخال فلسطين في هذه الصيغة ، يجب أن يتم في التوقيت المناسب وبعد **أتضاع** شكل ونوع وجدية الاتفاق السياسي بين إسرائيل وفلسطين . **وهو ما يمهد إلى ما** اعتقد أنه الحل القومي الأسلم وهو وحدة أقطار سورية الطبيعية .

إن التعامل مع هذه الأفكار سيكون أسهل في ظل التغيير السياسي المرتقب في سوريا . ولا أظن

أنها سوف تثير حساسيات كبيرة مع باقي الأشقاء العرب ، ولا تعتبر محوراً عربياً في مقابل دول عربية أخرى ، كما يقال . بل هي طبيعة الأمور . فالعالم من حولنا يتجمع ويتكتل على أساس اقتصادي أولاً" ، لأن الدولة الوطنية أصبحت لا تستطيع وحدها تلبية احتياجات مواطنيها . وحلم الوحدة العربية الشاملة أصبح بعيد المنال ، والحل الواقعي والأكثر منالاً هو في تحقيق تكامل داخل كل إقليم عربي ، **يمهد ويقوي إقامة نظام عربي إقليمي موحد .**

ثانياً :-

لابد من تفعيل المبدأ الدستوري الذي يعطي الولاية العامة لإدارة شؤون الدولة لمجلس الوزراء وممارسته بشكل كامل . لقد تراجعت مؤسسة الرئاسة لصالح سلطات وجهات أخرى وأصبحت هيئة الوزارة حالة وظيفية لا حالة سياسية . وأصبح القرار السياسي في أحيان كثيرة يعتمد على اعتبارات وتحليلات **أمنية** ويلحق بها ، وتعددت المرجعيات للمسؤول والمواطن على حد سواء . وأصبح القرار في كثير من الحالات ، بما فيها القرار السياسي ، لا يتخذ داخل مجلس الوزراء ، بل في أطر أخرى . وأصبحت المهمة

الأولى للوزراء هي إدارة شؤون وزاراتهم وحسب ، أي أن الوزير أصبح ، ومنذ زمن ، هو كبير موظفي تلك الوزارة . ويتم اختيار الوزراء ليناسبوا لعب هذا الدور **وليلتزموا بتنفيذ** تلك السياسة . وأصبح الأمناء العامون للوزارات وكبار موظفي الجهاز الحكومي هم أقرب الناس للوصول إلى المنصب الوزاري . كلامي هذا لا ينفي ضرورة الاستعانة بوزراء فنيين ، فهناك دائماً حاجة لهم . معنى كلامي هو أن تستقر الوزارات وأن تمارس صلاحياتها الدستورية بالمعنى **السياسي** الحقيقي والمتعارف عليه وأن تنضوي كافة أجهزة الدولة ، بكل تسمياتها ومهامها وقدراتها تحت مظلة مجلس الوزراء ، لتنفذ سياسات الدولة وليس العكس . هذه من أساسيات المجتمع المدني والديموقراطي التي نؤمن بها جميعاً" .

وفي هذا السياق ، فقد اصبح أمر أهلية القضاء الأردني موضع شك ونقاش علني . **وبات من المؤلف أن نسمع ونقرأ لبعض قضاته الكبار انتقادات خطيرة** عن عدم نزاهة القضاء ، بل فسادة . ومهما يكن من **خلفيات هذا الطرح** ، فقد بدأت تظهر للعلن صورة سلبية عن مرفق أساسي من مرافق وأعمدة الدولة . **الأمر الذي يؤدي إلى تشويه** مفهوم العدالة وتحقيقها في أذهان المواطنين . فالعدالة وتحقيقها جوهر دولة القانون بل جوهر كيان أي دولة . وإذا انهيار مفهوم العدالة ، تنهار الدولة معها . وإذا كنا نسعى لإنشاء دولة القانون فعلياً رفع سوية ومستوى مؤسساتها وأولها القضاء .

ثالثاً :-

لا بد لي من تكرار أمر تحدثت به كثيراً خلال السنة الماضية وهو مفهوم الدولة . لقد ظهرت ممارسات خلال السنوات القليلة الماضية تقزم معنى ومفهوم الدولة ، ليصبح مفهومها محسوباً وممارساً من خلال مصالح ضيقة سواء كانت شخصية أو عشائرية أو إقليمية أو جهوية . **ومن خلال ولاءات لا تسمح بأي هامش من التعبير عن الرأي أو الاقتراح فيه** . كما تراجع مفهوم الشعب ليصبح المفهوم تعامللاً مع

السكان • ومفهوم الدولة بشموليتها للسلطات والمؤسسات الشعبية والمدنية والسياسية ليعود إلى

مفهوم السلطة التنفيذية

وأجهزتها • وأصبح الشعب في خدمة الحكومة بينما الأمر الطبيعي هو عكس ذلك • والتعامل مع الدولة ومع الشعب من هذه المفاهيم المقلوبة والبدائية ومن هذه الزاوية الضيقة ، يؤدي باستمرار إلى شردمة المجتمع وإلى إضعاف الجهد الوطني بشكل عام • ويجعل المواطن عرضة للخوف والشك وعدم الاستقرار ، وهذا هو حالنا اليوم • وسيكون بإمكان أعداء الأردن النفاذ من نقطة الضعف هذه في الوقت المناسب ، إذا أرادوا الإضرار بنا • ومعيارى في قياس مدى الانتماء للوطن ينطلق من هذه النقطة بالذات : مدى فهم والتزام المسؤول والمواطن بمفهوم الدولة والشعب الحقيقي •

وبسبب هذا الخلل الكبير ، حصل هذا الاستشراء الكبير والعميق للفساد وأصبح للفسادين والمفسدين هذه الامتيازات التي نراهم يتمتعون بها • وبسبب ذلك تناسلت الشخصية الفهلوية الوصولية تناسلا " تكاثرياً مرضياً" • وبسبب ذلك انحدرت فعالية وإنتاجية الجهاز الإدارى إلى مستويات متدنية • وما ذلك التبجح الكاذب بالوطنية والشعارات الفارغة من أي مضمون حقيقى إلا تغطية على أعمالهم وعلى مصالحهم الشخصية • وبسبب ذلك **ضعفت مؤسسات وهيئات وتنظيمات المجتمع المدني السياسية والاقتصادية والمهنية والثقافية والاجتماعية** وظهرت كل أنواع العصبية البغيضة داخل المجتمع الأردنى

رابعاً :-

إن بناء الحياة الراقية في المجتمع الحر الناهض ، يقوم على الحقائق العقلية ، وليس على الأوهام والأضاليل . وتؤكد الحقيقة الإنسانية الشاملة ، فضلاً عن معطيات علم الاجتماع ونشوء الأمم ، وعشرات الحقائق التاريخية والجغرافية والفكرية والنفسية والأمنية ، إن الجماعة البشرية على شطري نهر الأردن كانوا . عبر القرون الطويلة ، ولم يزلوا ، شعباً واحداً يجمع ما بين جهاته الأربع الاشتراك في وحدة الحياة ووحدة المصير . ولم يكن لأي منهما أي مدلول سياسي مستقل حتى أوائل العشرينات من القرن الماضي .

وكانت تجزئة الشعب الواحد هي الوسيلة التي قصد بها تكريس حالة الضعف لجميع الكيانات المستحدثة ، بقصد التمهيد لإقامة إسرائيل وتشتيت جهود المقاومة للمشروع الصهيوني . ولم ينقطع الشرق أردني يوماً عن الاعتقاد بأن فلسطين جزء منه ، مثلما أنه جزء منها . ومد الثوار بمختلف أشكال الدعم سلاحاً ومالاً وإيواء . لهذا كانت الوحدة بين الأردن وما تبقى من فلسطين بعد عام ١٩٤٨ ، أول تمرد حقيقي على حدود سايكس بيكو . وبغض النظر عن ظروفها ودوافعها ، كانت الوحدة بمثابة العودة بالناس والأرض على جانبي النهر إلى واقعها الطبيعي الحياتي الأصيل .

لقد تشكلت الوطنية الأردنية من اتصال جغرافي وسكاني ومصلي حميم بين الضفتين عبر أجيال كثيرة ، ومن اندماج أردني فلسطيني عقب الوحدة . وبغض النظر عن أية سلبيات تمت أثناء الوحدة أو بعدها ، فقد أصبح الأمر حقيقة لا يمكن إنكارها أو التراجع عنها . ولا تخلو دولة من اختلاف وتفاوت بين الفئات والشرائح والطبقات المكونة للسكان والمجتمع . وهي ما يسمى بظاهرة التعددية المجتمعية . ويعتمد استقرار الدولة وأمنها وازدهارها الاقتصادي إلى حد بعيد على الطريقة التي تدير بها الدولة تلك

التعددية وتتوحد في إطارها .

وللأسف الشديد فقد كانت الإدارة الرسمية لهذه التعددية المجتمعية ذات أبعاد سلبية وعميقة .
فسياسة الوظائف والتوظيف التي قامت على المزاجية والشخصنة **والجهوية** بدت وكأنها سياسة إقصاء
متدرج لعدة عقود ، ولم تنتج إلا **الشعور بالتفرقة وانعدام العدالة** ، وخلق الاختلالات والتراجع الاقتصادي ،
وإثارة العصبية الجزئية المفتتة لوحدة المجتمع ونسيجه الاجتماعي . وبدت هذه السياسة وكأنها أكثر
من ظاهرة **مزاجية** وسوء إدارة ، بل أصبحت بفعل تنامي المصالح والإفساد الفكري والسياسي **ونمو
وعننية الاتجاهات الإقليمية والطائفية** أسلحة تآمر وتفتيت يثيرها من لا يريد بالشعب والوطن خيرا " .
وفي سنوات لاحقة أصبحت ذريعة رفض التوطين مدخلا " للاعتراض على مبدأ **المواطنة** .

وعلى النقيض من سياسة الإقصاء ، فإن نهج المشاركة للجميع والحوار والتواصل يحصن
المجتمعات ويحميها . وجوهر المسألة الإقليمية في هذا البلد أصبحت مسألة مواطن حر واع ونظيف مقابل
مواطن مريض مسكون بالعقد الموروثة والمستحدثة ، مخدوع بالأوهام والأضاليل . **ولذلك فإننا من
المؤمنين بأن مطالب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل لبرامج التنمية على مساحات
الوطن الأردني ومحافظاته وفناته ، هي أهداف عامة وأساسية لي برنامج وطني يمثل طموحات الشعب
الأردني ووحدته** .

خامسا :-

إن المجتمع والقانون والسلطة ، ثلاث معطيات إنسانية متلازمة الوجود ومتقابلة التأثير بعضها تجاه بعض
• وموضوع سيادة القانون يمثل حقيقة وطبيعة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفاعلة

والتفاعلة في أي مجتمع في مرحلة معينة . ولكي تكون سيادة القانون حائزة على عناصر وجودها كاملة ، تستوجب خضوع الهيئات الحاكمة إلى جانب الأفراد للقانون . هذا أمر حيوي لا يجب التغاضي عنه أو التلاعب بمفهومه .

إضافة إلى ذلك فإن حجم الأردن ومحدودية موارده ، والتحديات السياسية والاقتصادية المستمرة ، يجعل قابلية استمرار نجاحه ونموه الاقتصادي والحضاري رهن بتفوقه النوعي . ولعل على رأس الأولويات لتحقيق ذلك هو المجتمع المدني الديمقراطي الذي يتساوى فيه المواطنون ليس فقط في نظر القانون ، بل وفي نظر المسؤولين وموظفي الدولة والأجهزة التي تنفذ القانون . ويقتضي ذلك تغيير جدي في ممارساتها للكف عن التمييز بين المواطنين والعمل على إعادة التوازن والتكافؤ والإحساس بالمساواة عند قطاعات كبيرة من الأردنيين غاب عنها هذا الإحساس مدة طويلة ، وأعني بالتمييز هنا بكافة أشكاله وبكافة دوافعه **الجهوية والطائفية والسياسية** .

إن المهمات التي يشتمل عليها التنفيذ الفعلي والأمين لمبادئ المجتمع المدني الديمقراطي ليست سهلة ، إذا أخذنا بالاعتبار ترسيخ الاستقطاب للولاءات **الشخصية**

والفئوية داخل المجتمع خاصة في الدوائر الرسمية ، بحيث تراكمت حوله وارتبطت باستمراره مصالح مكتسبة ومراكز قوة سلبية سوف تحارب بعناد لإحباط ذلك التنفيذ الفعلي والأمين . لكن الانتصار في هذه المواجهة هو من الأهمية بمكان . الأمر الذي **يتغلب** الأقدام على عدد من الإجراءات التي **ترسخ** التوجهات والقواعد الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي المدني . وعلى رأس هذه الإجراءات إصدار قانون الانتخابات النيابية بحيث يكون عصرياً ويعكس روح المجتمع وتركيبته على أسس عادلة ومتساوية **ويتيح المجال أمام بروز قيادات تمثل اتجاهات وخيارات المجتمع الأردني الوطنية** .

كما أنه أصبح من الضروري إعادة النظر من قبل الأجهزة الأمنية كافة في الأسس والمعايير التي تتعامل معها هذه الأجهزة مع المعطيات الأمنية ، وبالتالي مع المواطنين . وفي تقديري ، فإن الظروف

السياسية والأمنية التي رتبت مثل هذه الأسس والمعايير **في المراحل السابقة ، فد انتهت إلى غير رجعة** ومما يجعل هذا التطوير سهلاً ومواتياً ، هو اتساق ذلك مع سمات المجتمع المدني الديمقراطي الذي ننادي بتحقيقه على رؤوس الأشهاد . وفي قناعتى أنه سيكون لهذا التطور المقترح مردود إيجابي بالغ في قلوب المواطنين قاطبة وتقوية مشاعر المواطنة والانتماء لديهم . **لأن الأمن الوطني الحقيقي يؤمنه العقد الاجتماعي الذي يحقق الحرية والعدالة والمشاركة ويحول أمن الوطن وحمايته واستقراره إلى مهمة مركزية للجميع .**

إن المخاطر الأمنية التي نتحسب منها لم تعد نابعة من الفئات أو الدوافع والأهداف السياسية أو بسببها ، بل هي **تتأتى من** عناصر اجتماعية واقتصادية ضاغطة على عنق المواطن منذ سنوات ، مكامن الخطر القادم **يأتى من** التفرغ المتعمد للحياة السياسية ، وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني والحركة الشعبية ، وانحدار مستوى معيشة الناس وازدياد مساحات الفقر والبطالة ، وازدياد الصراع الطبقي نتيجة للأوضاع الاقتصادية ، وارتفاع وتيرة الشللية والجهوية والإقليمية ، وهي كلها عوامل ومظاهر متفجرة تدفع بالناس إلى التطرف والابتعاد عن الحوار والاعتدال والوسطية . **وعلى الفهم الأمني أن يدرك تلك الحقائق وهذه المتغيرات .** وأنه ليقلقتني أن يبقى مفهوم الأمن الوطني متمسكاً بتصنيفات المراحل السابقة للانتماء والإخلاص للوطن التي تتعارض مع مفهوم الدولة بمعناها الواسع الذي يوحد الوطن بكل مكوناته ومؤسساته واتجاهاته السياسية وفناته الاجتماعية ، والمفهوم الذي يخضع لخيار الديمقراطية والتعددية والمشاركة والعدالة والمساواة ولا يخضعها له .

السيدات والسادة

أخص من ذلك كله بامران .

الأول ، أننا أصبحنا بحاجة إلى تشكيل حكومة ائتلاف وطني تشارك بها الاتجاهات والقوى الرئيسية في المجتمع ، تقوم بفتح حوار وطني ، وتبدأ بإجراءات النهوض بالمؤسسات الدستورية والعامّة ، والنهوض بأجهزتها وإدارتها ، وتطبيق القانون ، وتحقيق العدالة والمساواة ، وبث روح العمل الجاد والمنتج ، وفتح باب المشاركة ، ومحاربة الفساد بشكل عملي وحقيقي ، ورفع سقف الحريات العامة وصيانتها ، ودعم وإعادة الفعالية للحياة العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والحياة السياسية ، وضع مشروع قانون جديد للانتخابات يفرز التمثيل الحقيقي لاتجاهات المجتمع وأهدافه ومصالحه .

دعونا أيها الناس الشرفاء نضع أيدينا مع بعض وننسى فرديتنا وهواجسنا بل ومصالحنا الذاتية ،
لنبي تياراً " وطنياً " عريضاً يعمل لصالح وطننا ومستقبل أبنائنا . تجمعاً يقف في وجه الانحطاط وتفكيره
• دعونا نبدأ حواراً " وطنياً " هادفاً ، لا تبادل اتهامات أو التعامل مع ردود الفعل . فنحن في الأردن قارب
واحد ، إن غرق لا سمح الله ، غرقنا جميعاً " • شكراً " لكم والسلام .